الداخلية. وبالنسبة الى مصر، فقد وجّهت جل اهتمامها الى المشكلة الاقتصادية والتطرف الديني، فضلاً عن محاولة ازالة التهديدات الليبية، واستعادة الدور الرائد لمصر في العالم العربي، وذلك بالاضافة الى تشجيع ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية، لاكساب الشرعية لاتفاقية السلام.

وجدير بالملاحظة ان هذه الاتفاقية، وما ولّدته من استقرار نسبي بين مصر واسرائيل وجمود في الوضع الدولي في المنطقة، قد ساعد اسرائيل على الاحتفاظ بوضعها المتفوق في التوازن الاقليمي، وذلك على الرغم من سعي مصر الى تحسين مركزها في المنطقة، على الرغم من القيود التي كبّلتها بها اتفاقيتا كامب ديفيد.

تفاقم الازمة اللبنانية

كان للرمال المتحركة اللبنانية، خلال العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، أكبر الاثر في المراكز النسبية لاطراف التوازن الاقليمي في المنطقة: اسرائيل، سوريا؛ وكذلك الاطراف الخارجية، حيث عزف الجميع عن التدخل الحاسم في البحث غير المجدي في حل للمشكلة اللبنانية. ولا زالت سوريا تحاول ان تقوم بدور اللاعب الاساسي، على الرغم من الاحباط المتكرر(٧).

تصاعد حرب الخليج

بعد انسحاب القوات العراقية من ايران، في صيف العام ١٩٨٢، اصبح للحرب وجهان: حرب تقليدية تدور حول خط الحدود، وصراع استنزاف قومي طويل. ثم برهن سير العمليات الحربية، بعد ذلك، على حقيقة أساسية مؤداها عدم قدرة أحد الطرفين احراز نصر حاسم على الطرف الآخر، مما يجعل اللجوء الى الحل السلمي قريب الحدوث، وعلى يد الحكومة التي سوف تلي نظام خميني؛ لكن ذلك سوف يجيء بعد احداث تحوّل شامل في ميزان القوى في الخليج، من حيث الانهاك الشديد للطرفين الرئيسين، وزيادة التصاق دول الخليج النفطية بالولايات المتحدة؛ ولكن الأهم من ذلك هو تبدّد السراب العربي حول الجبهة الشرقية بسبب تأييد سوريا لايران(٨).

على الرغم من التصعيد الملحوظ في حرب الخليج، سواء من طريق تدمير المدن وحرب الناقلات وموجات الهجوم الايراني (التي وصلت الى كربلاء ٦)، وعلى الرغم من التعطيل الجزئي لتدفق امدادات النفط، فان التغيرات بعيدة المدى في السوق النفطية في الاعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٠، جعلت تعثّر هذه الامدادات لا يشكل تهديداً خطيراً للاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تزايد خطر تدويل الحرب، بسبب تلغيم مياه الخليج وتصاعد حرب الناقلات وتدخل أساطيل القوى العظمى خلال العام ١٩٨٧.

تفكك التجمعات الاقليمية الفرعية

يعاني الهيكل السياسي للنظام الاقليمي العربي من نقاط ضعف عديدة أسفرت عن عجزه الملحوظ عن السيطرة على عوامل عدم الاستقرار داخل النظام؛ فشهدنا الازمة اللبنانية وتوتر العلاقات بين اليمن الشمالي والجنوبي وصراعات القرن الافريقي ومشكلة تشاد وحرب البوليساريو، فضلاً عن انهيار جبهة الصمود والتصدي، بسبب تفاقم الصراعات الاقليمية في منطقة شرق البحر المتوسط(٩).

لقد حاول النظام الاقليمي العربي الاستعاضة عن هذا الوضع بالتوجه نحو بناء تكتلات اقليمية فرعية، في كل من مجلس التعاون الخليجي، ودول وادي النيل العربية، ودول المغرب العربي.